في المؤتمر الوطني الأول لجودة وسلامة الغذاء ٢٠٢٢

وزير الصناعة: تحسين الجودة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتخفيض التكلفة في آن واحد

هناء غانم

قال وزير الصناعة زياد صباغ إن مؤسسات القطاع الحكومي اليوم بحاجة إلى تطبيق إدارة الجودة، نتيجة للطلب المتزايد على تحسين وتطوير السلع والخدمات المقدمة للمواطنين. حديثه هذا جاء بالأمس خلال انطلاق فعاليات المؤتمر الوطني الأول لجودة وسلامة الغذاء ٢٠٢٢ الذي أقيم تحت شعار «جودة الصناعات الغذائية وآفاق تطويرها في سورية» بالتعاون بين الجمعية العلمية السورية للجودة بالتعاون مع وزارة الصناعة وغيرها من الجهات والمؤسسات المحلية والخارجية التي تعنى بقطاع الغذاء والصناعات الغذائية وسلامته.

وأكد صباغ انه ورغم السمات والمميزات لإدارة الجودة الشاملة التي تحظى بها الصناعات الغذائية إلا أن تطبيقها يصادف العديد من المعوقات والصعوبات تلخيصها بالمركزية في اتخاذ القرار، واعتماد نظام معلومات يعتمد على الأساليب التقليدية، إضافة إلى ضعف الكوادر المدربة والمؤهلة في مجال إدارة الجودة الشاملة والقدرة على تحمل المسؤولية والابتكار، والاهم حسب الوزير أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يحتاج إلى ميزانية كافية غير عادية، ومضاعفة العمليات التسويقية والترويجية وكسب ثقة المستهلكين للعلامة التجارية.

الوزير صباغ أضاف: إن تحسين الجودة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتخفيض التكلفة في آن واحد، وإن كلا منهما يعد مطلباً مستقلاً بحد ذاته وذلك لأن تحقيق تلك الأهداف المطلوبة في آن واحد يشير إلى التميز في الأداء، مبيناً أن قطاع الصناعات الزراعية والغذائية من أهم الأعمدة التي يعتمد عليها الاقتصاد السوري، وان تطبيق الجودة في منشآت التصنيع الزراعي والغذائي يعتبر من أهم وسائل تنمية قطاع الصناعات الغذائية، وتأتي أهمية تطبيق منشآت التصنيع الغذائي لمعايير الجودة في العمليات الإنتاجية والتسويقية لزيادة قدرتها على مواجهة المتغيرات والمستجدات والتجاوب معها.

وفي ظل المستجدات التي تواجه منشآت التصنيع الزراعي والغذائي وتزايد حدة المنافسة في السوقين المحلي والعالمي تعتبر عملية تطبيق معايير الجودة في منشآت التصنيع الزراعي والغذائي من أهم وسائل تنمية قطاع الصناعات الزراعية والغذائية وزيادة التنافسية في خدمة الاقتصاد القومي، داعيا إلى ضرورة وأهمية التزام هذه المنشآت بتطبيق معايير الجودة لأن منتجات وسلع الصناعات الزراعية والغذائية تتسم بالمرونة والتطور السريع ونظراً لاستجابتها السريعة للتغير والتطوير المستمر الأمر الذي يتطلب تطبيق معايير الجودة بشكل مستمر ومتجدد بهدف تلبية رغبات المستهلكين من جانب وتحسين الكفاءة التصنيعية وزيادة القيمة المضافة لها من جانب آخر.

وتابع صباغ انه وخلال العقدين الماضيين حصلت العديد من منشآت الصناعات الزراعية والغذائية في سورية على شهادات الجودة، بهدف ضبط وتحسين كفاءة العمليات الإنتاجية داخل المنشأة وتقديم غذاء آمن وسليم وتطوير الأداء ورفع القدرات التنافسية في السوقين المحلي والعالمي من خلال محاور رئيسية تتمثل في زيادة الطاقات التشغيلية من خلال تقليل وقت التصنيع، وزيادة القدرة على مواجهة الأزمات من خلال تحسين الاستجابة لتغير أسعار مستلزمات الإنتاج، وتحسين كفاءة استغلال الموارد بالحد من نسبة الفاقد أثناء العمليات التصنيعية، وتحسين قدرة المنشأة للاستجابة لمتطلبات المستهلكين والزيادة في الطلب على السلعة المنتجة. لافتا إلى انه وفي ظل التحولات العالمية التي تحدث اليوم، تواجه المؤسسات ومنظمات الأعمال خيارات صعبة من أجل الحفاظ على بقائها وتبذل جهوداً جبّارة لتكون قادرة على تجاوز التحديات التي تفرضها البيئة المعاصرة، فانتقال صراع المنافسة من الموارد إلى الأسواق يدل على تلك الحركة الانتقالية الواضحة من التركيز على الإنتاج إلى التفكير في كيفية تسويق المنتجات التي تقدمها. وشركات الأغذية، مطالبة بالالتزام بأنظمة الغذاء المحلية وبتلبية احتياجات وتوقعات المستهلكين؛ لذلك فإن عليها أن تعمل وفقاً للأنظمة العالمية التي تسهل عمليات الإنتاج وبيع المنتجات الغذائية. والالتزام أيضاً بفلسفة تجعل «ضمان الجودة مسؤولية على جميع أقسامها والعاملين فيها وليست حصراً على قسم أو شخص واحد»؛ بل هي عملية مشتركة تتبناها كل الإدارات في الشركة من أجل تحقيق الأهداف التي تحقق إرضاء المستهلكين بأعلى مستويات معايير الجودة. وتتحمل صناعات الأغذية في جميع البلدان المسؤولية عن الوفاء بالمتطلبات الرقابية بجودة الأغذية وسلامتها. مبيناً أن الصناعات الغذائية تشمل أنشطة صغار المزارعين والصيادين الحرفيين مروراً بالمنتجين على نطاق متوسط ونطاق كبير؛ وتجهيز الأغذية وتخزينها؛ وتجارة الجملة والتجزئة.

رئيس الجمعية العلمية السورية للجودة وسيم الغبرة أكد أهمية التعاون بين الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع الأهلي لنشر ثقافة الجودة وتأهيل الكوادر النوعية والتدريب على المواصفات القياسية وتحديثها من خلال الدورات على امتداد الأراضي السورية وترجمة العديد من المواصفات الدولية ذات الأهمية واعتمادها خدمة لنمو القطاعات الإنتاجية والخدمية وازدهار الاقتصاد ورفع الجودة في جميع مناحي الحياة.

أما عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها ورئيس القطاع الغذائي في الغرفة طلال قلعه جي فقد اعتبر أن المؤتمر يشكل نقلة نوعية في تعزيز ثقافة جودة وسلامة المنتجات الغذائية السورية ومطابقتها للمواصفات القياسية العالمية لتحسين صادراتها والتوسع في أسواقها التي تتجاوز حالياً ١٢٠ بلداً رغم الحصار الجائر على البلاد.

مديرة مركز تميز الأعمال المهندسة إسراء حمدان شددت على أهمية السعي في مرحلة تعافي سورية من آثار الحرب إلى ترسيخ المبادئ الأساسية للجودة بطريقة قائمة على العلم والتقنيات الحديثة، أساسها الثابت الإيمان بأهمية عودة سورية كرقم صعب في المنافسة العالمية داعية إلى مواصلة العمل على وضع الضوابط الصحيحة وتضافر الجهود ومواكبة المواصفات العالمية في مختلف القطاعات بمنتجات غذائية رائدة على مستوى العالم.

> الغبرة لـ«الوطن»: أهمية التعاون بين الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع الأهلي لنشر ثقافة الجودة

جولات دليل تصنيف المشروعات ستنتهي خلال أسبوعين

اسمندر لـ«الوطن»: مستعدون لدعم مشاريع المطابخ المنزلية

٩٥ بالمئة نسبة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في سورية

جلنار العلي

كشفت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية مؤخراً اجتماعاتها وأنشطتها مع العديد من الوزارات الأخرى بهدف مناقشة وضع دليل موحد لتصنيف المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، على أن تقوم كل وزارة بملء استمارة خاصة بها وبمشروعاتها، وكان آخرها اجتماع عقد يوم الخميس، ضم المعنيين في وزارتي الاقتصاد والكهرباء حيث تمت مناقشة أهمية وجود هذا الدليل كأساس للانطلاق ببرامج وإستراتيجيات لتنمية هذه المشروعات، باعتباره أشبه بإستراتيجية وطنية لهذا القطاع تبدأ من وجود تعريف واضح ودقيق بالمشروعات على اختلاف حجومها وتصنيفها.

وحول ماهية هذا الدليل، بيّن مدير هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إيهاب اسمندر في تصريح لـ«الوطن» أن هذا الدليل هو عبارة عن أداة لتصنيف المشروعات تأخذ بعين الاعتبار معايير أساسية لتصنيفها تختلف حسب حجم المشروع ونوع نشاطه فيما إذا كان زراعياً أم صناعياً أم تجارياً أم خدمياً، بحيث يكون لكل نشاط معيار خاص به يتميز عن الآخر بعد العمال والمبيعات ورأس المال المستثمر، مشيراً إلى أن هذا الدليل لن يقتصر على مؤسسات القطاع العام فقط وإنما يستهدف جهات القطاع الخاص أيضاً، حيث تم الاجتماع بحضور غرف الصناعة، ومع وزارة المالية بحضور المصارف، كما تم استهداف جميع الاتحادات والغرف ومؤسسات التمويل من خلال ورشات العمل التي تم القيام بها سابقاً.

وأوضح اسمندر أن أهمية هذا الدليل تكمن في إيجاد لغة مشتركة بين مختلف الجهات التي تريد العمل ضمن هذا القطاع، ليكون مرجعية لتعريف كل المشروعات، لافتاً إلى أنه يمكن الاستفادة من هذا الدليل مستقبلاً من خلال العودة إليه عند تحليل احتياجات المشروعات حسب حجمها، ليصار إلى الخوض في سياسات الاستهداف ورسم الإستراتيجيات لتنمية القطاع أو تطويره، متابعاً: «سنستهدف كل الوزارات ذات العلاقة كوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ووزارات الصناعة والمالية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك والكهرباء والنقل والتعليم العالي والبحث العلمي والموارد المائية والنفط والثروة المعدنية، وسيتم الانتهاء من جميع الجولات على الوزارات خلال فترة أسبوعين لتتم مناقشة نتائج هذه الجولات وتحليل الاستمارات من فريق عمل خاص، ليصار إلى إقرار الدليل فيما بعد ليكون دليلاً وطنياً ملزماً لجميع القطاعات والجهات حتى تلك التي لم تجتمع وزارة الاقتصاد معها».

في سياق آخر، عبّر اسمندر عن تفاؤله بإحداث نهضة نوعية في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل المحافظات، لافتاً إلى أن الفترة المقبلة ستشهد تحسناً بعدد المشروعات لأن الاهتمام الحكومي في هذا الجانب بأعلى درجاته، حيث يتم عقد جلسات ونقاشات وورشات عمل على مستوى الوزارات بشكل دائم، كاشفاً أن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تشكل ٩٥ بالمئة من مجمل المشروعات في سورية، وناتجها يشكل أكثر من ٦٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وتشغل حوالي ٥٧ بالمئة من قوة العمل السورية، وبالتالي فإن الاقتصاد السوري قائم على هذا النوع من المشروعات لذا فهي بحاجة للاهتمام بها أكثر في المستقبل.. وحول تلك المشروعات التي تقام في المنازل من مطابخ منزلية وأعمال خياطة وما إلى ذلك، أكد اسمندر أن هذه الأنشطة مازالت محدودة نسبياً، ولكن الهيئة على استعداد لدعمها في حال تقدم صاحبها بطلب إلى أحد فروع الهيئة، وذلك من خلال تقديم بعض الخدمات الخاصة بالمشروع ودراسة الجدوى الاقتصادية ووضع خطة تسويقية له في المهرجانات وبازارات التسوق، والتشبيك بين المشروعات للاستفادة من المنتجات، وأيضاً من خلال التشبيك مع مؤسسات تمويلية مختلفة تتعاون مع الهيئة لتقديم التمويل اللازم، مضيفاً: «كما تساعد الهيئة في تقديم الترخيص المؤقت لمدة خمس سنوات ومنح علامة تجارية مؤقتة ريثما يصبح المشروع قابلاً للحصول على هذه المتطلبات بشكلها الدائم، وذلك بعد التأكد من سلامة المشروع وإمكانية استدامته والعائدية المتوفرة فيه، ووجود خطة عمل متكاملة له».

الطاقة الشمسية بالموبايل

خلال شهر.. تطبيق خاص للراغبين بالتمويل من صندوق الطاقات البديلة

مخلوف لـ«الوطن»: دعم مئة بالمئة من تكلفة إنشاء المشروع وبمدة إقراض ١٥ عاماً للقطاع المنزلي

عبد الهادي شباط

كشف مدير صندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة في وزارة الكهرباء زهير مخلوف عن تطبيق خاص لاستقبال طلبات الراغبين بالاستفادة من التمويل الذي يمنحه الصندوق لغرض تركيب منظومات الطاقات البديلة يجري العمل على إنجازه متوقعاً أن يكون متاحاً في مقر الصندوق وبعض الفروع خلال شهر حيث يسمح التطبيق باستقبال الطلبات والأوراق والمستندات المطلوبة عن بعد ودراسة هذه الطلبات وإحالة الطلب للمصرف من دون الحاجة لقدوم المستفيد إلى مقر الصندوق أو الفروع في المحافظات.

وبين مخلوف أنه يتم حالياً إحصاء الطلبات المقدمة لفرع الصندوق لدراستها وإحالتها للمصارف متوقعاً أن يتم إحالة المجموعة الأولى من الطلبات مع بداية الشهر المقبل تشرين الأول.

ويعتبر مخلوف أن إحداث الصندوق يسهم في نشر ثقافة الطاقات المتجددة وتخفيض استهلاك الوقود الأحفوري وأنواع الطاقات التقليدية وإيجاد فرص عمل حقيقية للمهتمين في هذا القطاع وأن القيمة المالية للصندوق تبلغ ١٠ مليارات ليرة لتقديم الدعم للمستفيدين على هيئة قروض من دون فائدة أو دعم الفائدة على القروض.

أما عن آلية الحصول على التمويل، فأوضح مخلوف أنها تتم من خلال دراسة المشروع وتطبيق الأسس والمعايير المطلوبة فالقرض المنزلي يمنح من دون فائدة أو يتم عبر برنامج دعم فائدة القروض، دعم الفائدة على قرض باستطاعة كهروضوئية أو عنفة ريحية أو كلتيهما معاً لافتاً إلى أنه يتم الكشف عن المكان المناسب للمشروع ميدانياً فإذا كان المكان خاصاً يكفي تقديم فاتورة لعداد الكهرباء، وفي حال كان ملكية جماعية يجب الحصول على موافقة المحافظة أو المجلس البلدي وبعد ذلك يقوم الصندوق بتحويل المستفيد للمصرف التجاري للحصول على دعم لمشروعه ليقوم المصرف بدراسة المشروع حسب قوانينه وأنظمته على أساس الاتفاق الذي تم اعتماده مع كل المصارف العامة والخاصة في سورية.

وأنه في حال كانت الحالة الائتمانية للمستفيد جيدة يتم إخطار الصندوق بإقراضه ليقوم المستفيد باختيار شركة مؤهلة ومعتمدة من المركز الوطني لبحوث الطاقة تعمل في إطار الطاقات المتجددة لتنفيذ المشروع معها بإشراف الصندوق وعند الإنجاز مثلاً محضر انتهاء أعمال موقع من المستفيد والجهة المنفذة وممثل الصندوق.

ولفت إلى أنه يمكن لأي شخص مستهلك لحوامل الطاقة من القطاع الخاص الاستفادة من دعم الصندوق وليس بالضرورة أن يكون موظفاً.

وبالنسبة لدعم القطاعات المختلفة بمشاريع الطاقة بين أنه بالنسبة للقطاع المنزلي أجاز الصندوق تقديم دعم مئة بالمئة من تكلفة إنشاء المشروع بمدة إقراض ١٥ عاماً مع إمكانية وجود شريك بالدفع مع المستفيد.

أما على الصعيد الزراعي فالصندوق يدعم أي مشروع أو نشاط زراعي مرخص كضخ المياه من الآبار أو وحدة تبريد للفاكهة أو مدجنة أو هاضم حيوي للمخلفات لإنتاج غاز عضوي حيث يتم الدعم باستطاعة سقفها ٢٠ كيلو واط ولمدة عشر سنوات وهذا الكلام ينطبق على القطاعات الصناعية والخدمية، أما المنزلية بمدة ١٥ عاماً وفي القطاع الصناعي سقف الدعم ٢٠ كيلو واط لمدة خمس سنوات، وأن هناك قرضاً لتوفير حوامل الطاقة ضمن القطاعات الصناعية والخدمية والتجارية واسمه رفع كفاءة الطاقة.

وبين مخلوف أنه سيتم اعتماد الشركات والمقاولين للعمل على تنفيذ تركيب منظومات الطاقة البديلة بناء على الرخص التي سيمنحها مركز بحوث الطاقة لدى وزارة الكهرباء.

حامد: بسبب قلة الهطلات المطرية

انخفاض في إنتاج السوداء من الزيتون

السوداء– عبير صيموعة

بين مدير زراعة السويداء أيهم حامد أن انخفاض إنتاج المحافظة من الزيتون لهذا العام كان بسبب قلة الهطلات المطرية خلال العامين السابقين، لافتاً إلى أن تقديرات إنتاج المحافظة من الزيتون هذا الموسم نحو ٧٨٠٣ أطنان للمساحات المزروعة منه والبالغة ٩٩٨٤ هكتاراً منها ١٦٤٠ طناً لزيتون المائدة و٦١٦٥ طناً للزيت حيث يتوقع أن تصل كمية الزيت الناتج إلى نحو ١٢٠٠ طن.

ولفت حامد أنه خلال الفترة القادمة سيتم البدء بقطاف أصناف المائدة للتخليل من الزيتون الأخضر، مشدداً على المزارعين عند جمع الثمار المتساقطة عدم وضعها مع السليمة في أثناء العصر، ومشيراً إلى أنه يمكن للمزارعين تقديم ري داعم للأشجار على ألا تتم عملية القطاف إلا بعد انقضاء ١٥ يوماً عن آخر رية.

وأكد حامد ضرورة متابعة مراقبة الحشرات من دودة ثمار الزيتون وحفار ساق التفاح مع ضرورة مكافحة دودة ثمار الزيتون من قبل الفلاحين وخاصة أنها بدأت بالظهور حيث من المرجح في حال عدم مكافحتها أن تؤثر بشكل سلبي في الإنتاج مضيفاً إن ارتفاع درجة الحرارة يوقف نشاط هذه الحشرة.

ولفت حامد إلى أنه تم توجيه المزارعين للتنسيق مع الوحدات الإرشادية بغية مكافحة هذه الحشرة بعد أن قامت دائرة الوقاية بتوزيع مصائد فرمونية على المزارعين ليصار إلى مكافحة هذه الدودة.

وفي السياق ذاته أكد مزارعو الزيتون على ساحة المحافظة انتظارهم لتسعيرة عصر الزيتون خاصة أن تسعيرة العام الماضي كانت مجحفة في حقهم والتي بلغت ١٦٥ ليرة للكيلو الواحد لأن يكون النقل لصاحب المعصرة و٢٠٠ ليرة لعصر الكيلو الواحد إذا كان النقل للمزارعين.

وأشار المزارعون لـ«الوطن» أن أنه في حال تم رفع تسعيرة العصر فإنه سيزيد من أعبائهم المالية، موضحين أن التكاليف لم تقف عند أجور العصر حيث يضاف إليها أجور القطف، لافتين إلى أن تسعيرة القطاف عشوائية بحيث يتم أخذ أنفسهم ناهيك عن أجور النقل التي يتم وضعها بناء على كل كيلو زيتون يتم نقله إلى المعاصر.

وأكد المزارعون أن جميع التكاليف تلك يضاف إليها أجور التقليم والرش إضافة لأجور الفلاحة فإنها ستدفع بهم بالضرورة وأمام هذا الواقع ولتعويض المبالغ المالية برفع سعر مبيع زيت الزيتون الذي تراوح العام الماضي بين ٢٧٥ ألفاً و٣٥٠ ألفاً للصفيحة الواحدة.

UNDP

PROCUREMENT NOTICE

(UNDP-SYR-ITB-037-22)

Invitation to Bid

Empowered lives.
Resilient nations.

Rehabilitation of Electricity Networks for the industrial area and airport Neighborhood in Deir zzour in two Lots -Syria

UNDP invites qualified and eligible Firms to submit Bids for the above Invitation to Bid

Mandatory site visits for the two lots will be held in Deir-zzour, on 29 Sep-2022 @ 10:00 am

Bids shall be submitted by 09th October 2022, @ 03:00 pm (Damascus time)

For more information, interested firms may download freely the solicitation document from the UNDP Web Site at the following address:
www.sy.undp.org/content/syria/en/home/operations/procurement.html
- procurement-notices.undp.org/
- www.facebook.com/UNDP.Syria

UNDP

اعلان استدراج عروض أسعار

(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
SYR- ITB -037-22
دعوة لتقديم عروض

Empowered lives.
Resilient nations.

أعمال تأهيل شبكة الكهرباء في حي المنطقة الصناعية وحي المطار القديم في محافظة دير الزور في مجموعتين سورية

يدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركات المؤهلة لتقديم عروض للدعوة المذكورة أعلاه

الزيارتان الإلزاميتان للمجموعتان ستكونان في دير الزور، بتاريخ 29 أيلول 2022 الساعة العاشرة صباحاً

آخر يوم لتقديم العروض 09 تشرين الاول 2022، الساعة الثالثة بعد الظهر توقيت دمشق.

لمزيد من المعلومات، يمكن للشركات المهتمة تحميل طلبات استدراج العروض من موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على العنوان التالي:

www.sy.undp.org/content/syria/en/home/operations/procurement.html
- procurement-notices.undp.org/
- www.facebook.com/UNDP.Syria